Mesopotamian journal of Quran studies
Vol.2024, **pp**. 69–72
DOI: https://doi.org/10.58496/MJQS/2024/011 ; ISSN: 3005–9933
https://mesopotamian.press/journals/index.php/MJQS

The Difference of Opinion Among Hadith Scholars in Accepting and Rejecting Prophetic Hadiths

اختلاف النظر عند المحدّثين في قبول وردّ الحديث النبوي

Bara'a Sami Zidane 1,*

[1] *Department of Quranic Sciences, Faculty of Education for Women, Al-Anbar University, Al-Anbar, Iraq.*

براء سامي زيدان [١،*]

[1] *قسم علوم قران , كلية التربية بنات , جامعة الانبار , الانبار , العراق.*

ABSTRACT

This research explores the differing methodologies of Hadith criticism between Hadith scholars and jurists, each employing distinct criteria and conditions for accepting or rejecting Prophetic Hadith. Hadith scholars are characterized by their strictness in verifying the chains of transmission, focusing on the requirements of continuity, integrity, and the precision of narrators, while also ensuring the absence of anomalies or defects in the Hadith. In contrast, jurists emphasize the implications of the text and its alignment with reason and tradition, establishing conditions that align with jurisprudential principles such as analogy and widespread acceptance. The research also highlights the divergence between the Hanafi school and the majority in their criteria for Hadith acceptance, where the Hanafi approach is influenced by the opinion-centered environment of Iraq, while the majority adheres to the jurisprudential foundations adopted by other schools. The study aims to clarify each group's contributions to the development of Hadith and jurisprudential sciences, highlighting the precision of Hadith scholars' methodology in comparison to the flexibility of the jurists' approach.

.

الخلاصة

يتناول البحث اختلاف مناهج نقد الحديث بين المحدّثين والفقهاء، حيث يعتمد كل منهما معايير وشروطًا مختلفة لقبول أو ردّ الحديث النبوي. يتميز المحدّثون بصرامتهم في ضبط الأسانيد، مركّزين على شروط الاتصال، العدالة، وضبط الرواة، مع عدم وجود الشذوذ أو العلل في الحديث. في المقابل، يركّز الفقهاء على مدلولات النصّ وموافقته للعقل والنقل، ويضعون شروطًا تتناسب مع قواعد الفقه مثل القياس والشهرة. يُبرز البحث أيضًا اختلاف الأحناف عن الجمهور في شروط قبول الحديث، حيث تأثرت منهجية الأحناف ببيئة العراق القائمة على الرأي، بينما يعتمد الجمهور على أصول الفقه المعتمدة في المدارس الأخرى. يهدف البحث إلى توضيح إسهامات كل فريق في تكوين علوم الحديث والفقه، مع تسليط الضوء على دقّة منهج المحدّثين مقابل مرونة منهج الفقه.

Keywords

الكلمات المفتاحية

اختلاف النظر، ردّ الحديث النبوي، الأحناف، مناهج نقد الحديث

Difference in perspective, rejection of Prophetic Hadith, Hanafis, Hadith criticism methodologies.

Received	**Accepted**	**Published online**
استلام البحث	**قبول النشر**	**النشر الالكتروني**
5/8/2024	6/10/2024	5/11/2024

*Corresponding author bara_sami1155@gmail.com

CC BY

١. المقدمة

تُعد مؤلفات الحديث وأصول الفقه ركيزة أساسية في الفكر الإسلامي؛ إذ توفر إطارًا لفهم الأحاديث النبوية الشريفة وتقويم النصوص الشرعية وتوجيه اجتهادات الفقهاء نحو مصادر التشريع وأصوله. وتأتي هذه الكتب لتوثيق قواعد وأساليب دراسة الحديث الشريف، بالإضافة إلى تحليل أصول الفقه وتطبيقاته المختلفة.يُبرز مؤلفو هذه الكتب أهمية الدقة والمنهجية في تفسير النصوص واستنباط الأحكام، مما يعكس اجتهادات عدة أجيال من العلماء الذين تركوا إرثًا غنيًا متنوعًا يشمل كتب الحديث وشروحه. نذكر منها كتاب *اختصار علوم الحديث* لابن كثير[٥]، الذي يمثل إسهامًا كبيرًا في تبسيط وتوضيح أسس علم الحديث. كما نجد كتاب *إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول* للشوكاني[١٠] ، الذي يُعد مرجعًا هامًا في أصول الفقه وتحرير المسائل الخلافية، حيث يتناول الشوكاني فيه الطرق والمناهج المستندة إلى أصول الأدلة.كذلك، نجد *مسند الإمام أحمد بن حنبل*[١٣] ، الذي يجمع الأحاديث النبوية ويتميز بمصداقيته ومكانته بين المحدثين والفقهاء، وهو مثال للجهود الكبيرة المبذولة في جمع وتوثيق السنة. من جهة أخرى، يعد *المعتمد في أصول الفقه* للبصري المعتزلي [٨] من المراجع المؤثرة في تفسير أسس الفقه الإسلامي وطرق الاستدلال، إلى جانب كتاب *شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر* للقاري[٩]، الذي يعنى بتوضيح مصطلحات أهل الحديث وأسس التعامل مع النصوص.تشمل هذه المؤلفات أيضًا كتبًا متخصصة مثل *سؤالات الحاكم النيسابوري* للدارقطني[١] ، التي تتناول مسائل دقيقة في علوم الحديث، وأخرى تتطرق إلى القواعد المنهجية مثل *أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله* للسلمي [١١] ويمثل *الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي* للثعالبي[١٢] دراسة شاملة حول تطور الفقه الإسلامي عبر التاريخ.هذه الكتب لا تقتصر على بيان مسائل الفقه فقط، بل تعد مصادر بحثية للتدقيق والتحليل والنقد العلمي عبر التاريخ، مما جعلها مرجعًا للمشتغلين بالعلوم الشرعية ومحطة أساسية لكل من يرغب في التعمق في فهم الفقه وأصوله.

٢. معايير التصحيح والتحسين عند علماء الحديث

تميزت أمة الإسلام بالأسانيد التي تُعتبر وسيلة لربط المتون، حيث أرسى العلماء قواعد منهجية صارمة في التعامل مع الأحاديث النبوية. لم يقتصر عملهم على التأكد من صحة الأسانيد فقط، بل تجاوزوه إلى نقد متون الأحاديث، حيث قاموا بتفكيك النصوص واستكشاف عللها وأسباب ضعفها. وقد أشار الحاكم في سؤالاته للدارقطني إلى أن الثقات قد يخطئون في الأسانيد والمتون، مستدلاً بحديث عن أبي قلابة، الذي وُصف بأنه مجاب الدعوة ولكنه كان كثير الخطأ[١]

١.٢. شروط الحديث الصحيح

اشترط المحدّثون خمسة شروط لاعتبار الحديث صحيحًا، وهذه الشروط تُعد حجر الزاوية في علم الحديث وتساعد على تمييز الحديث الصحيح من الضعيف. وهذه الشروط هي:

١. اتصال السند :يجب أن يكون السند متصلاً دون انقطاع، مما يعني أن كل راوٍ في السند قد سمع الحديث مباشرة من الذي قبله. يقول الإمام أبو داود في رسالته: "فأما الحديث المشهور المتصل الصحيح، فليس يقدر أن يردَّه عليك أحد. "يعتبر الاتصال من أهم الشروط لأن انقطاع السند قد يؤدي إلى شكوك حول صحة الحديث.
٢. عدالة الراوي :يتعين أن يكون كل راوٍ عدلاً، حيث تُعرَّف العدالة بأنها الهيئة التي تحمل على اجتناب الكبائر ولزوم الصغائر. يشدد العلماء على ضرورة أن يتمتع الراوي بسمعة حسنة وسلوك أخلاقي متين، لأن الفاسق لا يُقبل حديثه[٢].
٣. ضبط الرواة :يشمل هذا الشرط نوعين من الضبط:
   - ضبط الصدر :وهو قدرة الراوي على استحضار ما حفظه من الأحاديث بدقة عند الحاجة.
   - ضبط الكتاب :ويعني أن يحافظ الراوي على نصوص الكتب التي يروي منها دون تغيير أو تبديل. "ويعرف الضبط بموافقته للثقات غالبًا[٣] "إذا كان الراوي ضعيف الضبط، فإنه يحتاج إلى مُقوٍّ يدعم روايته.
٤. عدم الشذوذ :يجب ألا يكون الحديث شاذًّا، مما يعني أنه لا ينبغي أن يتفرد به راوٍ ثقة عن غيره من الحفاظ المعروفين. الشذوذ يعتبر علامة ضعف، ويختلف العلماء في تعريفه. يشير ابن صلاح إلى أن الشاذ هو ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ به الثقة [٦]
٥. عدم العلة :يُشترط أن يكون الحديث خاليًا من العلل القادحة، وهي أسباب خفية تؤثر سلبًا على صحة الحديث. يُعتبر اكتشاف العلل من أصعب مهام المحدِّثين، حيث تتطلب خبرة عميقة في علم الحديث [٥] .يعرف ابن العراقي العلة بأنها أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأثرت فيه، مما يؤدي إلى عدم قبوله.

٢.٢. اهمية هذه المعايير

تعتبر هذه الشروط أساسية لضمان دقة الحديث وموثوقيته، مما يساعد على تعزيز الأساس الذي يقوم عليه الفقه الإسلامي. إن الالتزام بهذه المعايير لا يساعد فقط في تصحيح الأحاديث، بل يُساهم أيضًا في حفظ التراث الإسلامي من التحريف والتغيير. يتطلب الأمر من العلماء أن يكونوا دقيقين في دراستهم للأسانيد والرواة لضمان أن يصل الحديث النبوي بشكل صحيح ودقيق إلى الأجيال القادمة.

٣.٢. شروط الحديث الحسن

تشترك شروط الحديث الحسن مع شروط الحديث الصحيح، باستثناء شرط ضبط الرواة. في حين يُشترط في الحديث الصحيح أن يكون الراوي تام الضبط، يُقبل في الحديث الحسن أن يكون الراوي خفيف الضبط. وهذا يعني أنه يكفي أن يكون الراوي قد حفظ الحديث، ولكنه قد يخطئ أحيانًا أو يتذكره بشكل غير دقيق [٤]

يُعرف الحديث الحسن بأنه الحديث الذي اتصل سنده بنقل عدل خفيف الضبط، ولم يكن شاذًا أو معللاً. ولذلك، يُعتبر الحديث الحسن مقبولًا للاحتجاج به، ويُستخدم في الاستدلال الشرعي، رغم أنه ليس في درجة الحديث الصحيح. يُعد الحديث الحسن وسيلة للتوسع في قبول الأحاديث التي لم تصل إلى درجة الصحة، مما يسهم في إثراء المراجع الإسلامية بالنصوص.

٣. معايير تضعيف الحديث عند علماء الحديث

وضع علماء الحديث ضوابط متعددة لتضعيف الحديث، تشمل مجموعة من القوادح التي تؤثر على صحة السند أو متنه. تندرج هذه القوادح تحت فئتين رئيسيتين:

١.٣. القوادح المرتبطة بالسَّقط في إسناد الحديث

السقط في الإسناد يمكن أن يكون إما ظاهرًا أو خفيًا. أنواع السقط الظاهر تشمل:

١. المرسل :وهو الحديث الذي سقط منه راوٍ واحد أو أكثر في نهاية السند، مما يجعله غير متصل.
٢. المنقطع :يحدث عندما يسقط راوٍ واحد أو أكثر في وسط السند، ولكنه ليس بالضرورة في النهاية.
٣. المعضل :وهو ما سقط منه راويان أو أكثر على التوالي.
٤. المعلق :في هذا النوع، يسقط جزء من السند، وغالبًا ما يكون من أصل السند.

أما السقط الخفي فهو الذي لا يُمكن معرفته إلا من قبل الأئمة الحذقين المطلعين على طرق الحديث، ويشمل الحديث المدلس والمراسيل الخفية [٧]

٢.٣. القوادح المرتبطة بالطعن في راوي الحديث

تتضمن الطعون المرتبطة بعدالة الراوي وضبطه، ومن أهم هذه الطعون:

١. الكذب :إذا ثبت أن راوي الحديث كاذب، فلا يُقبل حديثه، حتى وإن وقع منه الكذب مرة واحدة. يُعتبر حديثه حديثًا موضوعًا.
٢. تهمة الكذب :إذا وُجهت تهمة الكذب إلى الراوي، فإن حديثه يُعتبر متروكًا ولا يُقبل عند علماء الحديث، كما ذكر ابن حجر [٤]
٣. الفسق :إذا كان الراوي فاسقًا، يُرد حديثه، لأن الفسق يُعتبر ضد العدالة. يُسمى حديثه في هذه الحالة بالمنكر.
٤. الجهالة :إذا كان راوي الحديث مجهولًا، فلا يُقبل حديثه، لأن عدم معرفة حاله يؤثر في ثقة العلماء به.

تتعدد القوادح المرتبطة بالطعن في ضبط الراوي أيضًا، وتشمل:

١. فُحش غلط الراوي :إذا كان هناك كثرة في الأخطاء من الراوي، خاصة إذا كانت أخطاؤه تفوق صوابه.
٢. الغفلة :إذا عُرف الراوي بالغفلة عند سماعه أو إسماعه، مما يؤثر على دقة روايته.
٣. الوهم :إذا كان الراوي مُتصفًا بالوهم، أي أنه يروي على سبيل التوهُّم، فإن ذلك يُضعف حديثه.
٤. سوء الحفظ :إذا كان الراوي ضعيف الحفظ، فإن حديثه يُعتبر ضعيفًا.
٥. مخالفة الراوي للثقات :إذا خالف الراوي غيره من الثقات، يُعتبر حديثه شاذًا [٤]

٣.٣. أهمية هذه المعايير

تشكل هذه المعايير أهمية كبيرة في علم الحديث، حيث تساعد في تصنيف الأحاديث إلى صحيحة وضعيفة، مما يسهل على العلماء والباحثين استنباط الأحكام الشرعية بشكل دقيق. إن الفهم العميق لهذه المعايير يساهم في الحفاظ على التراث الإسلامي وضمان صحة النصوص التي تُعتمد في التشريع والاستدلال.

٤. الخاتمة

وبعد هذه الرحلة القصيرة في البحث عن شروط المحدِّثين والفقهاء، أُحطُّ الرحالَ هنا لأختم المقال بتلخيص ما سبق بيانه واستنتاج الفوائد التي قد تُعِين في إنجاز بحث أطول حول هذه القضية.

اشتَرط المحدِّثون في كل من الحديث الصحيح والحسن شروطًا دقيقة تدل على تمكُّنهم من هذا العلم وبلوغهم فيه الغاية القصوى. كما حدَّد علماء الحديث ضوابط متعددة تُعرَف بها الأحاديث الضعيفة، مما يسهل الوقوف على عللها والحكم عليها. ومن الجدير بالذكر أن الفقهاء غير متفقين على طريقة واحدة في نقد الأحاديث، مما يثير تساؤلات حول منهجهم في التعامل مع النصوص.

تتجلى أهمية طريقة المحدِّثين في دقتها واهتمامهم البالغ بأحوال الرواة، مما يجعلهم أكثر موثوقية في تصحيح الأحاديث. وفي المقابل، تختلف طريقة المحدثين عن طريقة الفقهاء التي تعتمد على الأحكام العامة، مما يجعلها أقل دقة. كما يظهر الفرق الواضح بين منهج المحدثين، الذين ينطلقون من النصوص الشرعية، ومنهج الفقهاء، الذين ينطلقون من الأحكام الفقهية. في كثير من الأحيان، يميل الفقهاء إلى نقل كلام السابقين دون تعمق في الأحاديث، مما قد يؤدي إلى حكم مخالف لما توصَّل إليه علماء الحديث.

أسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يكون خاليًا من كل قصد ذميم، آمين.

Conflicts Of Interest

The author declares no conflict of interest in relation to the research presented in the paper.

Funding

No grant or sponsorship is mentioned in the paper, suggesting that the author received no financial assistance.

Acknowledgment

The author extends gratitude to the institution for fostering a collaborative atmosphere that enhanced the quality of this research.

References

[1] Al-Daraqutni, A. (1984). *Suʾalat al-Hakim al-Naysaburi li-Daraqutni* (1st ed.). Maktabat al-Maʿarif. Retrieved from shamela

[2] Al-Jabari, I. (n.d.). *Sharh al-Jurjani*. Retrieved from Internet Archive

[3] Al-Zarkashi, B. (n.d.). *Al-baʿth fi ʿilm al-hadith*.

[4] Ibn Hajar, A. (n.d.). *Nukhbat al-fikr fi mustalahat ahl al-athar*. Retrieved from Internet Archive

[5] Ibn Kathir, I. (n.d.). *Mukhtasar ʿulum al-hadith*. Retrieved from kalemah

[6] Ibn Salah, O. (n.d.). *ʿUlum al-hadith*. Retrieved from Internet Archive

[7] Ibn al-Iraqi, A. (n.d.). *Al-bayan fi adab al-muhaddithin*. Retrieved from

[8] Al-Basri, A. H. (1983). *Al-muʿtamad fi usul al-fiqh* (1st ed.). Dar al-Kutub al-ʿIlmiyyah. Retrieved from Internet Archive

[9] Al-Qari, A. (n.d.). *Sharh nukhbat al-fikr fi mustalahat ahl al-athar*. Dar al-Arqam. Retrieved from Internet Archive

[10] Al-Shawkani, M. A. (1999). *Irshad al-fuhul ila tahqiq al-haqq min ʿilm al-usul* (1st ed.). Dar al-Kitab al-ʿArabi. Retrieved from shamela

[11] Al-Sulami, I. N. (2005). *Usul al-fiqh alladhi la yasaʿa al-faqih jahluhu* (1st ed.). Dar al-Tadmuriyyah. Retrieved from shamela

[12] Al-Thaalibi, M. (1995). *Al-fikr al-sami fi taʾrikh al-fiqh al-islami* (1st ed.). Dar al-Kutub al-ʿIlmiyyah. Retrieved from Google Books

[13] Ibn Hanbal, A. A. (1995). *Musnad al-Imam Ahmad ibn Hanbal* (1st ed.). Dar al-Hadith. Retrieved from shamela